



# منصب المفتي في سورية بين الإلغاء وإعادة الانتخاب

إعداد: عباس شريفة - وائل علوان

تقدير موقف

كانون الأول / ديسمبر 2021

جسور للدراسات  
JUSOOR FOR STUDIES





مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنية الواقعية الدقيقة .

## تمهيد

ألغى النظام السوري منصب الإفتاء العامّ ومناصب الإفتاء الفرعية بالمرسوم التشريعي رقم 28 الذي أصدره منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، وتضمّن المرسوم إعادة هيكلة "المجلس العلمي الفقهي" التابع لوزارة الأوقاف في حكومة النظام، وتوسيع مهامّ وصلاحيات المجلس لتشمل الإفتاء، وقد كان الأمر حدثاً مهمّاً في المشهد الديني السوري، فهو وإن كان نهاية لصراع طويل بين وزارة الأوقاف ومؤسسة الإفتاء، إلا أنّ النظرة للأمر وردود الفعل عليه كانت تنظر بشكل أكبر لتدخل النظام في رمزية دينية مرتبطة بالهويّة السورية، وقد استدعى هذا المعنى المجلس الإسلامي السوري أن يرّد بانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي لمنصب المفتي العامّ للجمهورية العربية السورية، ليأخذ الفعل وردة الفعل بين النظام والمجلس الإسلامي طابع الصراع الهويّاتي والسياسي أكثر من كونه صراعاً دينياً حول مهمة الإفتاء ومنصب المفتي الذي بقي رمزياً وشكلياً طوال فترة حكم البعث خلال الستين سنة الماضية.

لذلك فمن المهمّ الاستعراض التاريخي للإفتاء ورمزيته في سورية والصراعات الداخلية التي انتهت لصالح الأوقاف، ثمّ ردة فعل المجلس الإسلامي، ودلالات وآثار ذلك كلّها على المشهد الديني المستقبلي في سورية.

## مدخل تاريخي عن منصب المفتي، ودوره

مع تشكّل الدولة السورية وأيام حكم الملك فيصل تمّ استحداث منصب المفتي العامّ، وكانت مهامه إصدار الإفتاء العامّ، وتمثيل رأي العلماء أمام الدولة، وقد تعاقب على المنصب العديد من المفتين من المفتي الأول الشيخ محمد عطا الله الكسم (1918-1938)، ثم المفتي الثاني الشيخ محمد شكري الأسطواني (1938-1955)، ثم المفتي الشيخ أبو اليسر عابدين (1955-1963) ثم المفتي الرابع (بالوكالة) الشيخ عبد الرزاق الحمصي (1963-1964) ثم المفتي الخامس الشيخ أحمد كفتارو

(1964-2004) وبعد وفاة كفتارو في أيلول/ سبتمبر 2004 بقي منصب الإفتاء شاغراً لأكثر من سنة، وسط معارك خفيّة فيمن يتقلّده، لكنّ الأحداث التي ترافقت مع مقتل رفيق الحريري في شباط/ فبراير 2004 وحاجة النظام للدعم الإيراني رجّحت كفة أحمد بدر الدين حسون وكان وقتها مفتي حلب، واختاره بشار الأسد ليصبح المفتي السادس لسورية منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 من خلال مرسوم تشريعي، بعد أن كان المفتي قبل ذلك يُنتخب من هيئة علمائيّة، وبالرغم من أنّ دور المفتي هو دور ديني بالدرجة الأولى، لكنّه ومنذ انتخاب كفتارو له عام 1964 أخذ في سورية شكلاً من أشكال الشراكة مع النظام التي أدخلت الإفتاء في الدور السياسي، كما تبلور هذا الدور أكثر فترة تسلّم حسون للمنصب، الذي بالغ في إضفاء الشرعية الدينية للنظام والدفاع عنه وصولاً لنسج التحالفات الخارجية وفتح باب التمدد الثقافي لإيران في الفضاء السوري.

## مدخل تاريخي عن الصراع بين حسون وعبد الستار السيد

تم تكليف محمد عبد الستار السيد وزيراً للأوقاف في حكومة النظام منذ عام 2007، وقبلها كان معاوناً لوزير الأوقاف منذ 2002، بعد أن كان مدير الأوقاف والمفتي محافظة طرطوس، وكان السيّد من أشدّ المواجهين لحسون للحيلولة دون بلوغه منصب الإفتاء بعد موت كفتارو، لكن في النهاية نجح حسون في أن يحظى بثقة بشار الأسد ليغدو مفتياً لسورية منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وتعود جذور العداة بين السيّد وحسون إلى عام 2002 حين عُيّن حسون مفتياً لحلب، وكان مدير الأوقاف فيها محمد صهيب الشامي، ودخل الشامي في مواجهة مع حسون سرّعان ما انتقلت لمواجهة بين حسون والسيّد الذي كان داعماً ومتحالفاً مع الشامي، لكن بحكم نفوذ حسون الأمني وعلاقاته مع الضباط وخاصة المرتبطين منهم بمشروع التشييع في سورية، وبحكم علاقات حسون مع إيران استطاع إزاحة الشامي الذي يُعتبر معارضاً لمشروع التشييع في سورية، خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، حيث عمل النظام وقتها بتنسيق مع إيران على استغلال الوضع في العراق

للضغط على الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت إعادة ضبط المشهد الديني في سورية.

ومع وصول السيّد إلى وزارة الأوقاف عام 2007 أخذ الصراع مع حسون شكلاً آخر، فقد استطاع السيّد أن يحشد المشايخ الدمشقيين وراءه ضدّ حسون صاحب الخطاب الجدلي من الشيعة والمسيحيين، لكن بالولاء المطلق من حسون للنظام وعدم توفير فرصة لمدحه والدفاع عنه لم تكن انتقادات المشايخ المصطفين مع السيد لتؤثر على دَوْر حسون وموقعه.

## أولاً: التغيّرات في المشهد الديني

نستطيع القول: إنّ المشهد الديني في سورية كان مستقراً بشكل نسبي قبل عام 2000، حيث إنه رغم التحالف السياسي بين حافظ الأسد وإيران إلا أنّ الأخيرة لم تستطع إيجاد خروق واسعة في القطاع الديني أو الثقافي، بسبب ممانعة النظام الذي كان مستقراً سياسياً.

وهنا نستطيع أن نحدد عوامل التأثير الأولية على المشهد العامّ في سورية والمنعكسة بشكل مباشر على المشهد الديني منذ مقتل الحريري في الربع الأول من 2005، ثم حرب تموز 2006 والتي أفرزت دوراً جديداً لحزب الله داخلياً في لبنان وخارجياً مع النظام في سورية، ثمّ تغيّر المشهد الديني بشكل كامل بعد الثورة السورية عام 2011 والانقسامات في كافة القطاعات السياسية والأمنية والمجتمعية والتي كان قطاع المشايخ والعلماء جزءاً رئيسياً منها، ثمّ السنوات التالية التي حملت شتّى أنواع التغيرات العاصفة والسريعة في سورية، والتي ساهمت أو ساعدت النظام في التغيير الأخير للمشهد الديني بإلغاء الإفتاء دونما عناء أو تحديّات تُذكر.

### (1) تغييرات النظام بإلغاء الإفتاء

تعود أولى تدخّلات النظام في موقع ومكانة الإفتاء بتحويله من انتخاب العلماء إلى التعيين من القيادة السياسية، وذلك عند تعيين حسون عام 2005 بمرسوم تشريعي

خاص، وهذا يعني تحويل المرجعية التشريعية الرسمية في الجانب الديني إلى موظف لدى الدولة ذي مهمة تشريعية، وبقيت طبيعة المهمة هي وجه الخلاف بين المفتي ووزير الأوقاف حيث الأخير موظف وذو مهام تنفيذية.

ثمَّ التدخل الأكبر كان بإصدار النظام للمرسوم 31 لعام 2018 الناظم لعمل وزارة الأوقاف، وهو القانون الذي حدَّ من صلاحيات المفتي العام ووسَّع بشكل كبير من صلاحيات وزير الأوقاف، وجاء في مواد القانون فكرة تأسيس المجمع الفقهي العلمي التابع لوزير الأوقاف، والذي بذلك جمع بين جانب من المرجعية التشريعية إلى جانب مهامه التنفيذية، وهي خطوة أولى للحدِّ من نفوذ حسون وتقدُّم للسيد في مناصفته مهامه، حيث لم يبق لحسون منذ ذلك الوقت أي دور فاعل في المشهد الديني، إلا مجرد إجراء اللقاءات الإعلامية والحضور البروتوكولي في المناسبات الدينية، كما بدأت الأوقاف بتغييبه عن بعض المناسبات الدينية.

وينبغي هنا الإشارة إلى زيارة قام بها وزير الأوقاف إلى إيران قبل مرسوم 2018 بسبعة أشهر، حيث قام السيد مطلع آذار/ مارس 2018 مع وفد كبير من المشايخ والداعيات بتنظيم زيارة إلى مدينة "قم" الإيرانية، والتقى خلالها المرشد الأعلى علي خامنئي الذي تحدَّث عن ضرورة مواجهة السُّنة الذين تدعمهم إسرائيل وأمريكا، وكذلك الشيعة الذين تدعمهم بريطانيا والغرب، وتعزيز الوحدة الإسلامية. ويبدو أن الزيارة كانت في إطار بحث السيد عن دعم إيراني لتعزيز دوره في المشهد الديني المحلي على حساب حسون الذي غاب عن الزيارة التي أثمرت بالنسبة للسيد القانون 31 بعد سبعة أشهر من العام نفسه، وكان ذلك كله يدور عام 2018 وهو العام الذي بدأت فيه ذروة تنافس النفوذ الروسي والإيراني في سورية.

ثم جاء بعد ثلاث سنوات المرسوم التشريعي 28 الذي أصدره بشار الأسد في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، القاضي بتعزيز دور المجلس العلمي الفقهي وتوسيع صلاحياته، وإعادة تشكيله بممثلين من وزير الأوقاف ونوابه، والقاضي الشرعي الأول، ورئيس اتحاد علماء بلاد الشام، وخمس داعيات نساء، وممثلين عن كلية الشريعة،

وممثل عن جامعة بلاد الشام، وممثل عن الشباب، وثلاثين عالماً من كافة المذاهب الإسلامية.

كما ينقل المرسوم بشكل كامل مهامّ الإفتاء إلى المجلس، حيث ألغى المرسوم الجديد الفقرة (هـ) من المادة 3 من القانون رقم 31 لعام 2018 الناظم لعمل وزارة الأوقاف، وألغى الفصل التاسع من الباب الثالث المتضمن المادة 35 من القانون المذكور، وهو ما يعني إلغاء منصب المفتي العامّ للجمهورية، وإلغاء منصب مفتي المحافظات، وأناط بالمجلس إصدار الفتاوى المُسنّدة بالأدلة الفقهية الإسلامية المعتمدة على الفقه الإسلامي بمذاهبه كافة، ووضع الأسس والمعايير والآليات اللازمة لتنظيمها وضبطها. وقد اعتبر السيّد في حديث لاحق أن إلغاء منصب المفتي "صَحَّحَ خطأً تاريخياً تسبّب به العثمانيون"، مُعتبراً توسيع صلاحيات "المجلس العلمي الفقهي" خطوة كبيرة على طريق الإصلاح الديني.

وقد جاء المرسوم بعد قيام المجلس العلمي الفقهي في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر بإصدار بيان طويل ردّ فيه على الكلمة التي ألقاها حسون في عزاء الفنان صباح فخري، واعتبر المجلس ما قاله حسون في تفسير سورة التين تحريفاً لمعاني القرآن الكريم وخروجاً عن المقصد الإنساني للقرآن.

من هنا فإن جوهر التغييرات التي قام بها النظام في المشهد الديني في سورية هو إلغاء المرجعية التشريعية بتحويلها من الانتخاب إلى التوظيف، ثم جمعها مع المهامّ التنفيذية تحت سلطة وزير الأوقاف، وبذلك يكتمل التحكم الكامل من النظام بالمؤسسات الدينية بمدارسها ومعاهدها وجامعاتها ومرجعياتها ضمن حكومته، حتى وإن كان المفتي سابقاً منتخباً أو مُعيّناً كامل الولاء له.

## (2) ردّة فعل المجلس الإسلامي السوري وانتخاب مُفتٍ عامّ

بعد قيام النظام بإلغاء منصب الإفتاء تداول مجموعة من الناشطين والدعاة توقيع عرائض تطالب المجلس الإسلامي بانتخاب مُفتٍ عامّ للجمهورية، من باب الرد على النظام الذي تعمّد تغيير الهويّة السورية بحسب مؤسسات المعارضة وناشطها.

وقد وجد المجلس الفرصة مناسبة للاستجابة لهذه المطالب، وهذه الاستجابة هي خطوة ذكية من المجلس الذي اجتمع مجلس الأمناء فيه في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 وأعلن عن انتخاب الشيخ أسامة عبد الكريم الرفاعي مفتياً عاماً للجمهورية العربية السورية، مستثمراً الرمزية الكبيرة والمكانة العلمية العالية التي يتمتع بها الشيخ الدمشقي، والذي هو محل تقدير وإجلال ليس فقط وسط المعارضة السورية. واعتبر المجلس أنّ هذه الخطوة هي بمثابة إعادة الأمور إلى نصابها التاريخي بإبقاء منصب المفتي، وإرجاع الاختيار فيه إلى كبار العلماء والفقهاء. من هنا فإن جوهر التغييرات الذي من الممكن أن يستفيد منه المجلس الإسلامي بعد خطوته الذكية، هو أن يكون بالفعل المرجعية التشريعية في الجانب الديني لسورية كافة ولجميع السوريين، ودون مُنازع.

## ثانياً: أثر التغييرات على المشهد الديني

### (1) الآثار التي يتركها قرار النظام بإلغاء الإفتاء

إنّ قرار إلغاء منصب الإفتاء صاحبه قرار آخر بتوسيع صلاحيات المجلس العلمي الفقهي، وهو رسم جديد للمشهد الديني يراعي الهيمنة والنفوذ الإيراني، هذه الهيمنة التي قد لا تكون السبب الرئيسي في قرار النظام، لكن بالتأكيد فإن القرار يكسر التمثيل السني لمرجعية الإفتاء بما يرضي أيضاً الطوائف الأخرى وليس فقط الشيعة، فالمستهدف إذاً ليس المفتي بشخصه وإنما المنصب برمزيته والمعروف تاريخياً أنّه مخصّص للمرجعية السنيّة.

والمجلس العلمي الفقهي يضمُّ ممثلين ومرجعيات من الأديان والمذاهب والطوائف المختلفة، ففيه أعضاء من السُنّة، ومن مراجع الشيعة الإماميّة، ومن مشايخ العقل الدرّوز، ومشايخ العلويين.



وهذا المرسوم كما يُلغى اختصاص السُنَّة بمنصب الإفتاء والمفتين هو كذلك إلغاء بشكل تامّ لحصرية مرجعية الأكثرية السنيّة بمذاهبهم الأربعة في الفتوى وقوانين الوقف وقوانين الأحوال الشخصية في سورية، وأصبح حالياً من الممكن أن يتم الاستمداد من المذاهب الجعفري والاثني عشري كما هو منصوص عليه في المرسوم. إنّ مرسوم إلغاء الإفتاء يسمح بتمدّد المرجعية الشيعيّة لتغدو مرجعية رسمية تتحرك في الواقع السوري بقوة القانون، وتحضر في كلّ الإصدارات والفتاوى والتشريعات القانونيّة بشكل رسمي خصوصاً في قانون الأوقاف وقانون الأحوال الشخصية.

إنّ إسناد مهمّة الإفتاء في سورية للمذاهب والطوائف المتعدّدة بهذا الشكل هو سابقة خطيرة، وإعلان رسمي من النظام بأنّ السُنَّة في سورية لم يعودوا هم الأكثرية، بل هم مجرد طائفة من الطوائف الأخرى سواءً بسواء، وأنّ الحالة السياسية في سورية ليست حالة نظام أقلّويّ يحكم أكثرية، وإنّما نظام علماني يحكم مجتمعاً متعدد الطوائف والمذاهب.

وهنا قد تختلف أجندة النظام في هذا التعديل عن أجندة إيران، فالنظام يريد إلغاء الصبغة السنيّة، وترسيخ فكرة المجتمع المتعدد، كما جاءت خطوته تتويجاً لجهوده التراكمية في تأميم المؤسسة الدينية لصالح علمانيّة الدّولة ظاهريّاً، وتفردّه في الهيمنة على وجه الحقيقة، ويضمن هذا أن تكون المرجعية التشريعية الدينية ضمن مؤسسة الحكومة وليست مستقلة عنها.

بينما تسعى إيران إلى تحقيق رغبتها بالتغوّل الثقافي، وإصباح المشهد الديني باللون الشيعي الفاقع وهندسة الهويّة الثقافية للشعب السوري بعد إتمامها لعملية التغيير الديموغرافي، وهذا ربما كان محققاً بالمشهد السابق مع مُفتٍ عامّ مثل حسون ووزير أوقاف مثل السيّد، وكلاهما يؤيد أو يراعي المشروع الإيراني في سورية، لكن إيران في المشهد الجديد ستضغط لتعزيز حضورها مجدداً مع فرصة جديدة لم تكن في المشهد السابق وهي فرصة الوجود الشيعي الرئيسي ضمن المشهد بشكل رسمي ومؤسّساتي.

## (2) الآثار التي تتركها ردّة فعل المجلس الإسلامي

أتاح النظام بإلغاء الإفتاء فرصة للمجلس الإسلامي بخطوة قام بها في سياق ردّة الفعل، وهذا السياق لا يُقلّل من أهمية الخطوة حيث سدّ المجلس الفراغ بانتخاب الرفاعي وتسميته مفتياً عاماً لكل سورية، بل هو تحرك وتفاعل مهمّ ومؤثّر من المجلس، لكن يبقى التحدي هو الخروج من حالة ردة الفعل إلى الفعل والتأثير، ومن الخطوة الرمزية إلى اختبار قدرة المجلس في تكريس المرجعية الجامعة للشعب السوري كله، في مختلف بلدان المهجّرو في مختلف مناطق سورية.

وربما يكون للخطوة من المجلس أثر سياسي ومعنوي أكبر وربما هو أهم من الأثر الفعلي أو العملي بإصدار الفتوى الشرعية، التي كان يقوم بها المجلس وهيئاته حتى قبل هذه الخطوة، حيث يهتم المجلس بانتخاب المفتي بالحفاظ على حق الأغلبية السنيّة في الرأي الشرعي العامّ، كذلك أكد المجلس على أهمية ما حصل في إعادة منصب الإفتاء لمكانته من خلال الانتخاب واختيار العلماء وليس السلطة، وجميع هذه المعاني لها أثرها الكبير شعبياً وبين جميع طلاب العلوم الشرعية ورجال الدين.

## الخلاصة

إن إلغاء منصب الإفتاء من قبل النظام وانتخاب المجلس الإسلامي في المعارضة مفتياً عاماً للجمهورية هو صراع سياسي في حقيقته، فالنظام أضعف الإفتاء ثم حوّل المفتي إلى موظف متملّق ثم قيّد مهامه وصلاحياته ثم أنهى المنصب بشكل كامل، وذلك لإعادة رسم المشهد الديني ضمن المجتمع السوري وهندسة الهوية السورية بشكل يناسب مشروعية سلطة النظام واستمراره.

المجلس الإسلامي سارع بكسب فرصة سياسية يُعزّز فيها دَوْره وحضوره من خلال إثبات الهوية السنية لسورية ونزع الشرعية الدينية عن النظام، الأمر الذي ربما يعيد

إلى الوسط الفكري سَرَدِيَّاتِ المشروعية التي كانت عام 2011 و2012 وخاصة بين الوسط الديني نفسه المتوزّع على مختلف الضفاف.

لكن لا شكَّ أنّ الخُطوة التي قام بها النظام ثم رَدّة فعل المجلس سُنَّسهم بشكل أو بآخر بإيقاظ كوامن الهويّة والانتماء لدى الغالبية السُنِّيَّة في سورية بعد شعورهم بالاستهداف من قِبَل النظام السوري ومن قِبَل إيران، وهو ما يمكن أن يُشكّل فرصة مناسبة للمفتي الجديد ليعيد تعريف نفسه ودوره كمرجعيّة لكل السوريين السُنَّة في ضفّي المعارضة والنظام، وهو ما يتطلب المزيد من التوازن في الخطاب والمواقف، وهذا يعني أنّ النظام قد يفقد تدريجياً بقايا الحامل السُنِّي لحكمه، ويدفعه أكثر للاستعانة بإيران وتقديم المزيد من التنازلات الثقافية لها لتعويض خسائره في الحواضن السُنِّيَّة، وإعادة توليد التماسك المجتمعي الذي يحتاج إلى المرجعيّة المستقرة.



جسور

جسور للدراسات  
JUSOOR for STUDIES

محل اوف اسطنبول - مكاتب بلازا  
طابق/2\_مكتب #3\_ باشاك شهير  
اسطنبول - تركيا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies

/jusoorstudies

/jusoorstudies

info@jusoor.co

www.jusoor.co